

## الأسمر: الصناديق الضامنة في طريقها إلى الإنهيار ربط تصحيح الحد الأدنى باستقرار سعر الصرف

عند كل أزمة يواجهها لبنان، لاسيما على الصعيد الاقتصادي والمالي، تتوجه الانظار الى الموظفين والعمال في القطاع العام والخاص، الذين غالباً ما يتحملون الاعباء التي تفقد رواتبهم واجورهم نسبة من قيمتها نتيجة الضرائب وانخفاض قيمة النقد الوطني

في الازمة الحالية غير المسبوقة التي يمر فيها لبنان، اصبحت التحديات والمخاطر اكبر مما اعتاد عليه اللبنانيون. فكل المصاعب تجمعت في حيز زمني واحد، وصار المطلوب اجراءات تساعد قدرة اي مواطن لبناني على التحمل. من هنا، يبرز دور الاتحاد العمالي العام كحام ومدافع عن حقوق ولقمة عيش المواطن، من خلال ممارسة الضغط باشكاله المختلفة، مقدما الحوار مع الحكومة والهيئات الاقتصادية على اي توجه آخر.

في ظل المخاض الذي يمر فيه لبنان، حاورت "الامن العام" رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر تمحور على الجهود التي يبذلها لحماية حقوق الموظفين والعمال لاسيما على صعيد الرواتب والاجور.

■ ماذا عن المفاوضات مع الحكومة من اجل تصحيح الرواتب والاجور وزيادتها بنسبة ما بعدما فقدت من قيمتها، وعلى الاقل وفقاً لمنصة صيرفة حيث الاتجاه لاعتمادها في الدولار الجمركي؟

□ في ما خص تصحيح الرواتب والاجور في القطاع العام، باشرنا حوارنا مع رئيس مجلس الوزراء، ونتيجة المفاوضات معه ومع وزير المال، اخذنا في المادة 135 من مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2022 المبلغ المقطوع الذي يوازي اساس راتب شهر لمدة عام، على ان لا يزيد عن 6 ملايين ليرة ولا يقل عن 2 مليون ليرة. من المفروض ان تكون هناك زيادة للحد الأدنى وزيادة مقطوعة مقبولة، فنحن ندخل بزيادات

تحت مسمى مساعدة اجتماعية حتى لا تدخل في صلب الراتب ولا في تعويض نهاية الخدمة، بذريعة ان الدولة ليس لديها القدرة على دفع تعويضات نهاية الخدمة. وفق مبدأ العمل النقابي "خذ وطالب"، قبلنا بهذا الواقع وسنستمر في مطالبتنا تماماً كما حصل مع بدل النقل والانتقال عبر رفعه من 8 الاف ليرة الى 24 الفا ومن ثم الى 64 الفا. على ان يتوافق ذلك مع عطاءات اجتماعية اتفقنا عليها لجهة دعم تعاونية موظفي الدولة التي هي في حاجة الى ردها بالاموال، لأن الموظف في القطاع العام مهما تقاضى من مساعدات فانه يدفعها كفرق للمستشفيات. مع الاشارة الى ان المادة 135 من الموازنة لم تكن تشمل المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والبلديات والمستشفيات الحكومية والضمان واوجيرو وتلفزيون لبنان وغيرها. لكن عبر تحركنا المكثف جعلنا كل هؤلاء يستفيدون من هذه المادة، علماً ان الاتصالات التي اجريناها ادت الى استفادة المياومين من المرسوم الذي صدر بدفع مساعدة اجتماعية عن شهري تشرين الثاني وكانون الاول الى حد 1,5 مليون ليرة. هذا كله قليل وغير مقبول، لكن الذريعة دائماً ان اي زيادة للحد الأدنى للاجور يفترض ان تستند الى توازن مالي غير متوافر لدى الدولة، وان يكون هناك استقرار في سعر استقرار الدولار الاميركي. لذلك، المطلوب توفير الحد الأدنى من الاستقرار النقدي حتى نستطيع السير في تصحيح الحد الأدنى للاجور. في المقابل فان هذه المبالغ التي تعطى بشكل مقطوع لن

تشكل جزءاً اساسياً من الراتب ولن يصرح عنها ويدفع عنها ضريبة دخل واشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي حيث يجب. ايضاً، تحرك الاتحاد العمالي العام في اتجاه العسكريين الذين لا نقابات لهم مطالباً بأن يحصلوا على تعويض نقل بالتنسيق مع الاجهزة العسكرية والامن، مما ادى الى اقرار تعويض بدل نقل مقطوع 1,2 مليون ليرة، وهذا يحصل للمرة الاولى. حالياً لدينا اتجاه للبحث في تعويضات نهاية الخدمة التي ما زالت تدفع على اساس سعر الدولار 1500 ليرة واصبحت لا تساوي شيئاً.

■ تحدثتم عن القطاع العام ماذا عن القطاع الخاص؟

□ في القطاع الخاص، وعبر حوار حصل ضمن لجنة المؤشر انجزنا تعويض النقل ورفعناه الى 65 الف ليرة ورفعنا المنح المدرسية واصبحت 2 مليون ليرة في القطاع التربوي الرسمي و4 ملايين ليرة حدا اقصى في القطاع التربوي الخاص. كان لدينا اتجاه لرفع التعويضات العائلية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لا تزال تدفع على اساس حد ادنى للاجور 300 الف ليرة وهي تحتاج الى اعادة صياغة. حصلت مفاوضات على مبلغ مقطوع يدفع شهرياً اسوة بما هو جار في القطاع العام للعمال بالقطاع الخاص الذين يبلغ عددهم 450 الف عامل تقريباً، وحصل اتفاق مبدئي على اعطاء هذا المبلغ لكن المفاوضات تأخرت لأن الهيئات الاقتصادية رفضت التصريح عن هذا المبلغ ودفع الاشتراكات عنه للصندوق الوطني للضمان



رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر.

الاجتماعي، علماً ان جزءاً كبيراً من هذه الهيئات الاقتصادية تعتمد سياسة دفع مبالغ تحت مسمى مساعدات اجتماعية من دون ان تصرح عنها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. نحن كاتحاد عمالي عام، رفضنا وانجزنا قاعدة بيان بالتفاهم مع الضمان الاجتماعي، وتوصلنا الى نتيجة بوجوب التصريح عن هذه المبالغ. وبناء عليه خضنا مفاوضات صعبة مع الهيئات الاقتصادية انتهت بموافقتها على التصريح عن هذه المبالغ، وتقديرات الخبراء الاكثوريين في الضمان تفيد بأن التصريح عن هذه المبالغ يؤدي الى حصول الضمان على مبلغ 1600 مليار ليرة، مما يؤهل الضمان لاعادة تحريك المساعدات المرضية والاستشفاء والادوية وان يرفع من هذه التعريفات التي اصبحت حالياً لا تساوي شيئاً، ومضاعفتها الى نحو اربع اضعاف.

■ بعد تصحيح الخلل في رواتب الاجراء واعطائهم مع المتقاعدين والمستخدمين الدرجات الثلاث التي حرّموا منها، هل ستدفعون لاحتساب تعويضات الصرف وفقاً للمبدأ نفسه، ومن اي تاريخ؟

”

**يجب الذهاب اكثر  
الى خفض الضرائب  
على المتقاعدين كما  
على الموظفين**

“

□ كل شيء يعطى يفترض ان ينعكس على تعويضات الصرف. في القطاع العام والخاص يتهربون من التصريح عن ما يعطى حتى لا ينعكس ذلك على تعويضات الصرف، ما زلنا في مفاوضات حيال هذه المسألة. اذا لم نصل الى نتيجة قد نلجأ الى القضاء بمقاضاة قانونية نربط عبرها النزاع، ولتطبيق القانون لجهة ان كل ما يدفع هو جزء من الراتب والاجر.

■ ماذا عن الصناديق الضامنة بما يمكنها من التغطية الصحية الكاملة والشاملة، كذلك التغطية الاجتماعية من منح تعليم وغيرها؟

□ تناولنا مسألة المنح التعليمية في القطاع الخاص وتمكننا من رفع المبلغ. اما في القطاع العام، فان المنح التعليمية من مسؤولية تعاونية موظفي الدولة، وعقدنا اجتماعاً مع وزير المال، وتوصلنا الى توافق على ان اعادنا تحريك الضمان وتعاونية الموظفين يحتاج الى الف مليار ليرة للضمان والف مليار ليرة للتعاونية لتأمين الحد الأدنى من الطبابة والاستشفاء والمنح المدرسية. ما وجدناه على ارض الواقع وفي المادة 124 من مشروع الموازنة التي تنظم العلاقة حول ديون الدولة مع الضمان وتقسط ديون الضمان لدى الدولة الى عشر سنوات، وطرح مبدأ الغاء هذه المادة اي شطب ديون الدولة المترتبة للضمان، اذ انه يترتب على الدولة 5 الاف مليار ليرة للضمان، تحركنا كاتحاد عمالي عام ومنعنا هذا حصول الشطب وابقينا على المادة 124 ورفضنا التقسيط لمدة 10 سنوات، وطالبنا ان يكون التقسيط لخمس سنوات، اي مبلغ الف مليار كل سنة، وهذه حقوق اساسية متوجبة للضمان من الدولة، وتتوزع 25 في المئة من قيمة التقديرات سنوية والباقي اشتراكات، اذ على الدولة ان تدفع المترتب عليها للضمان وللتعاونية وللصناديق الضامنة للاجهزة العسكرية الامنية، وعلينا المساهمة بأي طريقة لدعم هذه الصناديق الضامنة التي في طريقها الى الانهيار.

■ هل ستضغطون لالغاء كل النصوص التي تقتص من النظام التقاعدي وحقوق المتقاعدين، واستثناء المعاشات التقاعدية من ضريبة الدخل عملاً بقرار المجلس الدستوري رقم 2019/13 الذي اعتبر ان هذه الضريبة لا تتوافق مع الدستور؟

□ الاتحاد العمالي العام يشكل حالة ضغط في هذا الاتجاه، علماً ان بعض المواد في الموازنة التي تختص بالموظفين والمتقاعدين تخفف من الاعباء الضريبية، لكن يجب الذهاب اكثر الى خفض الضرائب على المتقاعدين ايضاً.





# Safety, Security... Satisfaction

+961 1 702 000

www.metropolitansecurity.com.lb



METROPOLITAN DEFENSE  
AND SECURITY SOLUTIONS



BENELLI  
DEFENSE

FIOCCHI

CZ B&T

+961 1 702 000

www.mds-me.com

info@mds-me.com

لفرض الحماية الاجتماعية الشاملة للبنانيين من خلال تحويل ضمان الشبخوخة الى واقع عملي؟

□ نحن نبحث ضمن اللجان في مجلس النواب في ثلاثة قوانين:

• قانون البطالة وانجزنا الجزء الاكبر منه وسأخذ طريقه الى التنفيذ.

• قانون الحماية الاجتماعية وتحويل تعويض نهاية الخدمة الى معاش تقاعدي اصبح في مراحلها النهائية انما البحث على التمويل.

• قانون توسيع شريحة المضمونين والمنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى يشمل كل الشعب اللبناني. وتبقى العقبة الاساسية تمويل هذه المشاريع الكبيرة. كانت هناك مشاريع من البنك الدولي للتمويل، ونأمل في الوصول الى نتيجة عبر الحوار.

■ كيف تواكب المفاوضات مع صندوق النقد الدولي خصوصا لجهة الشروط التي يفرضها على القطاع العام؟

□ في كل المفاوضات التي اجراها صندوق النقد الدولي مع الدول، كانت شروطه قاسية، ودايما يحمل القطاع العام وزر الانهيار ويبدأ بطرح ترشيد القطاع العام ومحاولة بيع هذا القطاع. ما يهمنا عدم تحميل القطاع العام وزر الانهيار لانه هو من نهض بالدولة. كل فساد يتهم فيه القطاع العام هو ناتج من تزاوج بين القطاعين العام والخاص، ويجب ان تكون هناك دراسة وافية للواقع التقاعدي في لبنان بما يعطي الموظفين والعمال حقوقهم، وتوحيد الصناديق الضامنة، مع التركيز على عدم بيع اصول الدولة لأن ذلك سيؤدي الى كارثة. هذا الامر نواكبه عن كثب، مع موافقتنا على ادراجها ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام (BBT) الذي كان معتمدا في كل مؤسسات الدولة والمصالح المستقلة (المرفأ، الكهرباء، الريجي...)، المهم عدم مس اصول الدولة.

الى المواد الغذائية، الاستثناءات ستشمل ما بين 30 الى 40 صنفا اساسيا في حياة المواطن وفي طليعتها الطين والسكر والارز وغيرها، وايضا المستلزمات المستوردة لصناعة الادوية وبعض المواد الاساسية للصناعات المحلية. ما زلنا في اطار الاخذ والرد والمطالبة، وستبقى المطالبة دائمة لأن الوضع على الارض متحرك ويسير نحو الاسوأ، والاهم ايضا الضرب بيد من حديد ومراقبة الاسواق واسعار السلع، لانه خارج اطار مبدأ العقاب لن نصل الى شيء.

■ هل لديكم توجه ضمن مشروع محدد

”  
كلا ما يدفع  
هو جزء من الراتب  
والاجر ويجب ادخاله  
في تعويضات الصرف

“

■ الا ترون ان مبلغ 64 الف ليرة وايضا المبلغ المقطوع للاسلاك العسكرية والامنبة لا يكفي لربح كلفة الانتقال الى مراكز عملهم نظرا الى المسافات البعيدة التي يقطعها هؤلاء؟

□ بالتأكيد، لاننا عندما كنا نفاوض على هذه المبالغ كان الدولار ادنى بكثير مما هو عليه اليوم. استطعنا رفع المبلغ من 8 الى 24 الى 64 الف ليرة ويجب ان نستمر في المطالبة، انما الخوف دائما هو في اللجوء الى طبع العملة، بحيث يؤخذ بيد ما يعطى باليد الاخرى، انما المبدأ الاساسي هو استقرار سعر صرف الدولار الاميركي، وكل شيء خارج هذا الاطار لن يؤدي الى نتيجة. اذا طبق الدولار الجمركي سنكون امام كارثة محتمة، مما سيؤدي الى ارتفاع كبير في الاسعار. وعدنا من وزارة المال ومن وزير المال بأن تكون هناك استثناءات كثيرة وكبيرة من المواد الاساسية والسلع الاولية والغذائية، وعقدنا سلسلة اجتماعات مع وزير الاقتصاد والزراعة لوضع جدول بهذه الاستثناءات. بالنسبة



ما يهمنا عدم تحميل القطاع العام وزر الانهيار.